**المحاضرة الثالثة:**

**الحاجات الفردية والحاجات الجماعية**

تعد مسالة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة من المسائل الهامة في دراسة علم المالية العامة وعلى النحو الاتي :

**الحاجات الفردية :** هي الحاجات التي يتولى الفرد أمر اشباعها والتي تترك حرية التصرف بها ؛ مثال ذلك : الحاجة إلى الغذاء ؛ الحاجة إلى الملبس ، وهذه حاجات مادية ، وهناك حاجات فردية روحية ؛ كالحاجة إلى أداء الشعائر الدينية .

**الحاجات الجماعية :** هي التي يتم اشباعها بصورة جماعية من قبل المجتمع ككل ، مثال ذلك : الحاجة إلى الأمن ؛ الحاجة إلى الدفاع ؛ الحاجة إلى العدل .

**ما هي مواصفات الحاجات الجماعية ؟ تتصف الحاجات العامة بصفات عدة من ابرزها :**

1. عدم قابليتها للانقسام والتجزئة .
2. إن استهلاك فرد معين منها لا يؤثر أو ينقص من استهلاك الآخرين لها .
3. تعذر استبعاد احد أفراد المجتمع من الاستفادة منها سواء أسهم في تمويلها أم لم يسهم .

**الحاجات العامة والحاجات الخاصة :**

ان مقتضى الدراسة والواقع يستلزم التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة ,لكن التساؤل هو كيف يتم ذلك وهل ثمة معايير معتمدة لهذا التمييز ؟

هناك أربعة معايير للتمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة هي :

1. من يقوم بالإشباع ؟
2. تحديد الشخص الذي يحس بالحاجة .
3. معيار اقتصادي يتمثل بقانون اقل مجهود ممكن .
4. المعيار التاريخي الذي يأخذ بنظر الاعتبار الملابسات والظروف التاريخية

**المعيار الأول :** يتعلق بطبيعة من يقوم بالإشباع ؟ إذا قام النشاط العام بتلبية هذه الحاجات فهي حاجات عامة ، أما إذا قام النشاط الخاص بتلبية هذه الحاجات فهي حاجات خاصة ، بناءاً على ذلك نستطيع القول ان الحاجات العامة هي الحاجات التي تتولى السلطة العامة أمر إشباعها من خلال الإنفاق العام .

**المعيار الثاني :** تحديد طبيعة الشخص الذي يحس بالحاجة ، فإذا كانت الحاجات فردية فهي حاجات خاصة ، وإذا كانت الحاجات جماعية فهي حاجات عامة .

**المعيار الثالث :** معيار اقتصادي يتعلق بقانون اقل مجهود ممكن ؛ أي تحقيق اكبر ما يمكن من المنفعة بأقل ما يمكن من النفقة ، عندما تقوم كفرد بالمقارنة بين العائد من تلبية حاجة معينة والكلفة التي تتحملها عندئذ نقول ان هذه الحاجة هي حاجة خاصة ، أما إذا لم يؤخذ هذا القانون بنظر الاعتبار فهنا يمكن ان نقول عن هذه الحاجة انها عامة .

**المعيار الرابع :** المعيار التاريخي ، منذ نشوء الدولة تم تعزيز ذلك من خلال الفكر التقليدي ، إذ باتت بعض الأنشطة تعد في نطاق مهام الدولة حصراً ، ولذلك فهي تعد حاجات عامة ؛ ومن ذلك على سبيل المثال الدفاع والأمن والعدل .

**لقد افرزت المحاضرة المتقدمة عدة وقفات لعل من ابرزها مفهوم الحاجات العامة والحاجات الخاصة** ومعايير وفائدة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة .

**المحاضرة الرابعة :**

**علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى**

المالية العامة : هي مظهر من المظاهر الاجتماعية وبالنتيجة فان لها علاقة باقي المظاهر والعلوم الاجتماعية كالاقتصاد والقانون والسياسة والاجتماع ... الخ

1. **علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد :** ما هو الاقتصاد كيف نعرف علم الاقتصاد ؟ علم الاقتصاد يعنى بعملية الاختيار بين الموارد النادرة لتلبية الحاجات المتعددة ، وعلم المالية العامة يشكل في هذا الإطار جزءاً من علم الاقتصاد لأنه من خلال المالية العامة تبحث الدولة أو القطاع العام عن الإيرادات لتلبية النفقات العامة التي تسهم في إشباع الحاجات العامة ، ومن هذا المنطلق علم المالية هو علم لا يتجزأ عن علم الاقتصاد .
2. **علاقة علم المالية العامة بالعلوم السياسية :** علم السياسة يبحث بالعلاقة بين السلطات العامة ؛ أي فيما بينها من جهة وبينها وبين المواطن من جهة أخرى ، علم المالية يتكون من عناصر وأدوات رئيسة ؛ وهي النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة ، من خلال إلقاء نظرة على دولة معينة وهل هي استبدادية أو ديمقراطية أو هل هي مركزية أو لا مركزية ... الخ ، نستطيع ان نحكم على طبيعة المالية العامة في تلك الدولة ، سياسة الدولة ترشدنا إلى طبيعة المالية العامة فيها والعكس صحيح، إذ من خلال إلقاء نظرة على الموازنة العامة وبشكل خاص فقرة النفقات العامة نستطيع الاستدلال على طبيعة سياسة هذه الدولة .
3. علاقة علم المالية العامة بعلم الاجتماع: إن العلاقة بين هذين العلمين تتضح في مجال الضرائب إذ يترتب على فرض الضرائب أثار اجتماعية إلى جانب آثارها المالية والاقتصادية تمس طوائف معينة من المواطنين حتى ولو لم يقصد المشرع من فرض الضريبة سوى الحصول على إيرادات الخزينة العامة إلا أن الدولة في كثير من الأحيان تستهدف من خلال الضريبة آثارا اجتماعية مقصودة كتقليل التفاوت بين ثروات الأفراد ودخولهم والضريبة على استهلاك بعض المواد المضرة كالكحول بحيث تساهم في التقليل من استهلاكه والضريبة على أراضي البناء غير المستعملة تهدف إلى تشجيع بناء المساكن وهكذا تتبين العلاقة الوشيكة والتأثير المتبادل بين السياسة المالية وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة فيها.
4. علاقة علم المالية العامة بعلم القانون : أما علاقة المالية العامة بعلم القانون فإن مضمونها يبلور لنا معرفة أن القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العامة (الملزمة) في مختلف الميادين ومنها الميدان المالي ، فتأخذ مختلف ، عناصر المالية العامة من نفقات وإيرادات وميزانية بشكل قواعد قانونية كالدستور . فالدستور يتضمن القواعد الأساسية المُنظمة لمختلف جوانب المالية العامة والتي يتعين توضع القوانين المالية في حدودها فهو ينظم النفقات العامة والشروط الأساسية لفرض الضرائب وعقد القروض وقواعد إقرار الميزانية أو اعتمادها بواسطة السلطة التشريعية وكيفية مراقبة تنفيذها فميزانية الدول تصدر في أغلب دول العالم من خلال الالتزام بالنصوص الدستورية العامة وهذا لما لها من مضمون مالي يلزم للموافقة عليه وإجازة الالتزام بهذه النصوص ,وتتضح العلاقة اكثر فأكثر في مجال دراستنا هو ان القانون ينظم التشريع المالي في الدولة والذي يعرف بأنه (عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شؤون الدولة المالية وبخاصة دراسة ظواهر المالية العامة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحديد العلاقات بين تلك الظواهر).

1. علاقة علم المالية العامة بعلم المحاسبة:

إن صلة المالية العامة بالمحاسبة والمراجعة وفنونهامن استهلاك وجرد واحتياطات ومخصصات وعمل الميزانية الختامية والميزانية العمومية للمنشآت التجارية والصناعية وغيرها وتزداد صلة المالية العامة والمحاسبة بازدياد تدخل الدول في الحياة الاقتصادية عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة مما يستلزم نشر ميزانية تجارية لهذه المشروعات إلى جانب البيانات المالية الخاصة بها والواردة في ميزانية الدولة .

1. علاقة علم المالية العامة بالإحصاء :

إن علم المالية العامة يستعين بالإحصاء في التحقق من مسائل كثيرة تدخل في نطاق النشاط المالي للدولة كمستوى الدخل القومي وتوزيع الثروة والدخول بين طبقات المجتمع وعدد السكان وتوزيعهم في المناطق الجغرافية وعلى الحرف المختلفة وحال ميزان المدفوعات وغير ذلك من الإحصاءات التي لا غنى للباحثين في المالية العامة عنها لأهميتها البالغة في دراسة ورسم البيان المالية العامة للدولة.

**يظهر من ما تقدم ان علم المالية العامة مرتبط بوشائج هامة مع الكثير من العلوم كعلم القانون والاقتصاد والاجتماع المحاسبة والاحصاء والعلوم السياسية وان علم المالية يؤثر ويتاثر بجميع هذه العلوم .**